ودائم» لمشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية والدعوة الى «مؤتمر دولي» (وكل من م.ت.ف. وسوريا والاردن، مثلاً، تتعاطى ذلك الحديث وتطلق تلك الدعوات) يفترض، تلقائياً، الاستعداد للاعتراف باسرائيل، في نهاية الأمر. وفي ضوء هذه التطورات والمواقف السياسية العامة، يبدو مجرد الخشية من تفسير اشتراك عرب القدس في انتخابات البلدية كأنه استعداد للاعتراف باسرائيل مبالغ به، وغير واقعي.

الا ان هذه التفسيرات، او التوضيحات، بحد ذاتها، لا تلغي الرأي الآخر المكمّل للأول، او الذي يحل محله، والقائل بأن مثل ذلك الاشتراك في الانتخابات قد يفسّر، على الأقل، بأنه اعتراف باجراءات اسرائيل لضم المدينة اليها. ولكن نظرة أعمق وأشمل الى هذا الموضوع تظهر عكس ذلك؛ كما تظهر، أيضاً، خبث الاحتلال ولؤمه، من جهة، وسذاجة الموقف الفلسطيني وسقوطه في المطبات الصهيونية، او «اللعب» حسب القواعد الصهيونية، من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذه الخلفية بالذات، قد يكون الاشتراك في الانتخابات، وعلى العكس، بمثابة الايقاع بالاحتلال ودفعه لكي «يتزحلق» ويقع، أخيراً، في شر ما صنعته يداه.

ولكي نقف على أبعاد هذه الناحية، من الضروري توضيح أمر الاجراءات الاسرائيلية التي اتُخذت تجاه القدس. ففي أعقاب احتلال المدينة القديمة من قبل الجيش الاسرائيلي، خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ساد في الدوائر الاسرائيلية عامة نوع من الذهول، بدا معه كأن الجميع في حيرة بشأن الموقف الذي ينبغي اتخاذه تجاه المدينة. ولكن هذه الحيرة لم تدم طويلاً؛ اذ سرعان ما حمل التيار المتطرف المتشدد داخل الكيان الصهيوني الحكومة الاسرائيلية على ضم المدينة الى اسرائيل. وقبل ان ينتهي شهر حزيران (يونيو) اياه، كانت اجراءات الضم أعلنت، رسمياً وقانونياً * . ونفذت تلك الاجراءات، في هذه الحالة بالذات، بطريقة خاصة وسوبر ـ خبيثة، بالمقارنة حتى مع تلك التي كان المرء اعتاد عليها من فنون التحايل الاسرائيلية. وسبب ذلك يعود الى مكانة القدس الخاصة، وخصوصاً القديمة، من جهة، و «المبادىء» العنصرية التوسعية للكيان الصهيوني، من جهة أخرى. فاسرائيل ارادت ضم المدينة اليها، من ناحية، ولكنها لم تكن تستحسن وجود السكان العرب فيها، مما قد يؤدي الى زيادة عدد السكان الفلسطينيين ممن يعتبرون مواطنين اسرائيليين ويحملون الجنسية الاسرائيلية، حتى لا يؤثر ذلك، كما هو معروف، في «طابع اسرائيل اليهودي»، من ناحية أخرى. ولكن سرعان ما وُجد الحل لهذه المشكلة؛ اذ لم يتم الضم وفقاً للاجراءات التي يمكن ان تسمى قواعد القانون الدولي، مما قد يؤدي الى منح جنسية الدولة المنفذة للضم الى المواطنين المقيمين في المناطق التي تضم اليها. بل تم ذلك بطريقة اسرائيلية خاصة، وذلك بتعديل بعض القوانين الاسرائيلية، وأهمها، في هذه الحالة، قانون البلديات، بحيث يُسمح لوزير الداخلية بتوسيع منطقة بلدية القدس لتضم، أيضاً، المدينة القديمة ونواحيها؛ وهو ما حدث فعلاً، دون ان يعتبر السكان العرب المقيمون في تلك المناطق، وفق نص القانون الاسرائيلي وروحه، مواطنين اسرائيليين، على الرغم من ضم منطقتهم اليها، بواسطة ضمها الى منطقة تعتبر اسرائيلية وتطبيق القوانين الاسرائيلية عليها، بل أنهم يعتبرون فقط مجرد سكان او، حسب تعابير القوانين الاسرائيلية، «مقيمين دائمين» في تلك المنطقة. وبذلك، باختصار، ضمت اسرائيل مدينة القدس وضواحيها اليها، دون سكانها.

---

* انظر، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، صبري جريس، «القوانين الاسرائيلية لضم القدس»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ص ١٣ ـ ٢٤.